Document: EB 2013/LOT/G.9
Date: 31 July 2013
Distribution: Public
Original: English

A

تمكين السكان الريفيين الفقراء
من التغلب على الفقر

تقرير رئيس الصندوق بشأن منحة مقترح تقديمها بموجب نافذة المنح القطرية إلى جمهورية موزامبيق من أجل مشروع تعزيز حقوق الصيادين الحرفيين في الموارد

مذكرة إلى السادة ممثلي الدول الأعضاء في المجلس التنفيذي
الأشخاص المرجعيون:

الأسئلة التقنية:

Harold Liversage
مستشار إقليمي للأراضي
رقم الهاتف: 2451 5459 06 39+
البريد الإلكتروني: h.liversage@ifad.org

نشر الوثائق:

Deirdre McGrenra
مديرة مكتب شؤون الهيئات الرئاسية
رقم الهاتف: 2374 5459 06 39+
البريد الإلكتروني: gb_office@ifad.org

للموافقة

المحتويات

توصية بالموافقة **1**

الجزء الأول – المقدمة **1**

الجزء الثاني – التوصية **2**

الملحق

مشروع تعزيز حقوق الصيادين الحرفيين في الموارد 3

الذيل

الإطار المنطقي المستند إلى النتائج

توصية بالموافقة

المجلس التنفيذي مدعو إلى الموافقة على التوصية الخاصة بالمنحة المقترح تقديمها بموجب نافذة المنح القطرية إلى جمهورية موزامبيق من أجل مشروع تعزيز حقوق الصيادين الحرفيين في الموارد، كما هي واردة في الفقرة 7.

تقرير رئيس الصندوق بشأن منحة مقترح تقديمها بموجب نافذة المنح القطرية إلى جمهورية موزامبيق من أجل مشروع تعزيز حقوق الصيادين الحرفيين في الموارد

أعرض هذا التقرير والتوصية التالية بشأن منحة مقترح تقديمها بموجب نافذة المنح القطرية إلى جمهورية موزامبيق بما يعادل 000 500 يورو، يتم توفيرها من خلال المساهمات التكميلية لمملكة بلجيكا للصندوق البلجيكي للأمن الغذائي.

الجزء الأول – المقدمة

1- يوصي هذا التقرير بتقديم دعم من الصندوق إلى المشروع في جمهورية موزامبيق.

2- وترد وثيقة المنحة المعروضة على المجلس التنفيذي للموافقة عليها في ملحق بهذا التقرير:

(1) مشروع تعزيز حقوق الصيادين الحرفيين في الموارد

3- تتماشى أهداف ومضمون هذا المشروع مع الأهداف الاستراتيجية المتطورة للصندوق ومع سياسة تمويل المنح في الصندوق.

4- ويتمثل الهدف الاستراتيجي الشامل الذي يوجه السياسة المنقحة لتمويل المنح في الصندوق، والتي وافق عليها المجلس التنفيذي في ديسمبر/كانون الأول 2009، في تشجيع النهج والتقانات الناجحة و/أو الابتكارية، بالإضافة إلى السياسات والمؤسسات التمكينية، التي تدعم التنمية الزراعية والريفية، وتمكين فقراء الريف نساء ورجالا في البلدان النامية من تحقيق دخول أعلى وأمن غذائي أفضل.

5- وتهدف السياسة إلى تحقيق المخرجات التالية: (أ) الترويج للأنشطة الابتكارية وتطوير التقانات والنهج الابتكارية لدعم المجموعة المستهدفة للصندوق؛ (ب) التوعية، واستقطاب التأييد وحوار السياسات بشأن القضايا الهامة بالنسبة للسكان الريفيين الفقراء من قبل، وبالنيابة عن، هذه المجموعة المستهدفة؛ (ج) تعزيز قدرات المؤسسات الشريكة على تقديم مجموعة من الخدمات دعما للسكان الريفيين الفقراء؛ (د) تعلم الدروس، وإدارة المعرفة ونشر المعلومات المتعلقة بالقضايا ذات الصلة بالحد من الفقر الريفي بين أصحاب المصلحة داخل وعبر الأقاليم.

6- يتماشى المشروع المقترح مع الغاية والنتائج المذكورة في سياسة تمويل المنح المعدلة في الصندوق لأنه سوف يدعم: (1) الترويج للأنشطة الابتكارية وتنمية التكنولوجيات والنهج الابتكارية لأغراض وضع الخرائط

والتوثيق، وحيثما كان ذلك ممكنا، تسجيل حقوق الموارد الطبيعية لمجتمعات الصيادين الحرفيين؛ (2) الترويج للوعي واستقطاب التأييد وحوار السياسات الخاص بالأراضي، وقضايا حيازة الموارد الطبيعية ومصايد الأسماك من خلال، وبالنيابة عن المجموعة المستهدفة؛ (3) تعزيز قدرات لجان الصيادين المحليين ورابطات الصيد وغيرها من منظمات إدارة الموارد الطبيعية المجتمعية لاستقطاب التأييد فيما يتعلق بحقوق الصيادين الحرفيين في الموارد والمساهمة في حوار السياسات والتنمية؛ (4) الترويج للدروس المستفادة وإدارة المعرفة ونشرها حول حقوق مجتمعات الصيادين الحرفيين في الموارد بين غيرهم من أصحاب المصلحة ضمن إقليم أفريقيا الشرقية والجنوبية وأقاليم أفريقيا الأخرى وعالميا.

الجزء الثاني – التوصية

7- أوصي بأن يوافق المجلس التنفيذي على المنحة المقترحة بموجب القرار التالي:

قرر: أن يقدم الصندوق، بغية تقديم تمويل جزئي، لمشروع تعزيز حقوق الصيادين الحرفيين في الموارد منحة لا تتجاوز قيمتها خمسمائة ألف يورو (000 500 يورو) يتم توفيرها من خلال المساهمات التكميلية لمملكة بلجيكا في الصندوق البلجيكي للأمن الغذائي إلى جمهورية موزامبيق لمشروع مدته ثلاث سنوات على أن تخضع لأية شروط وأحكام تكون مطابقةً على نحو أساسي للشروط والأحكام المقدمة إلى المجلس التنفيذي في هذه الوثيقة.

كانايو نوانزي
رئيس الصندوق الدولي للتنمية الزراعية

مشروع تعزيز حقوق الصيادين الحرفيين في الموارد

أولا – المقدمة

1- يعتبر الصيد الحرفي محوريا لسبل عيش معظم المجتمعات الريفية الساحلية الفقيرة في موزامبيق. إلا أن الصيد الصناعي وشبه الصناعي، والصون، والسياحة، والتنقيب عن الغاز والنفط والمعادن يتعدى على حقوق موارد الصيد الحرفي التقليدية، وغيرها من الموارد، وعلى وجه الخصوص الحقوق في الأراضي والغابات والمياه. وفي حين أن هنالك العديد من السياسات والتشريعات والقوانين التشريعية التي توفر الاعتراف بالحقوق في موارد الصيد الحرفي، إلا أنه ومن الناحية العملية، فإن الاعتراف بهذه الحقوق ما زال ضعيفا نسبيا. وتعود معظم النزاعات بين الصيادين الحرفيين والصيادين الصناعيين وشبه الصناعيين إلى المنافسة على نفس أراضي الصيد و/أو الموارد المشاع.

2- روجت مشروعات عديدة، أو أنها تروج لتحسين إدارة الموارد الساحلية. وقد تضمن بعضها وضع الخرائط لاستخدام الموارد من قبل الصيادين الحرفيين وتوثيق ممارسات وقواعد استخدام الموارد الطبيعية المحلية. ولكن ذلك ليس واسع الانتشار. وهذه الجهود لم تكن على الدوام متكاملة بصورة جيدة مع برامج الحكومة أو أنها تحظى باعتراف رسمي. ومن بين المبادرات الأكثر جدارة بالاهتمام مشروع Projeto dos Arquipélagos das Ilhas Primeiras e Segundas الذي يدعمه الصندوق العالمي للحياة البرية و (WWF) [1] وتعاونية المساعدة والغوث في كل مكان (CARE). ومن بين أهدافه الرئيسية، كان هذا المشروع فعالا في إشراك مجتمعات الصيد الحرفية في المحميات البحرية في بريميراس وسيجونداس في إدارة مشتركة، كما أنه حصل على الاعتراف بحقوقهم في الموارد من خلال أدوات سياساتية وقانونية مختلفة. فعلى سبيل المثال، قامت هذه المجتمعات بإنشاء لجان محلية متعددة أصحاب المصلحة لإدارة الموارد الطبيعية، واشتركت في الإدارة المشاركة للغابات والحياة البرية بموجب قانون الغابات والحياة البرية، وفي تعيين حدود المجتمعات بموجب قانون الأراضي.

3- وعلى وجه العموم، وعلى الرغم من أن الأنظمة الموجودة للإدارة المحلية لمجتمعات الصيد ليست موثقة، وغالبا ما لا يتم اعتبارها في إدارة المناطق الساحلية. إلا أنه تم إحراز بعض النجاحات في إيجاد مناطق محلية كمحميات/يمنع فيها الصيد، مع استعادة بعض احتياطيات الصيد المحلية. ولا يتم أخذ الخبرات والنهج من المبادرات السابقة والحالية بعين الاعتبار على الدوام، كذلك فإن التكامل والروابط بين المبادرات المختلفة غالبا كانت في بعض الأحيان ضعيفة. ولا بد من تعزيز التعاون وتشاطر الخبرات بين الجهات الفاعلة وأصحاب المصلحة المختلفين. كما يجب أن يتم إشراك مجتمعات الصيد الحرفي في المنتديات متعددة أصحاب المصلحة الهادفة إلى الترويج لتحسين إدارة الموارد الساحلية.

ثانيا – الأساس المنطقي والأهمية بالنسبة للصندوق

4- مع الأخذ بعين الاعتبار محورية الموارد الطبيعية وموارد الأراضي لفقراء الريف نساء ورجالا، سوف يسهم هذا المشروع في تحقيق الهدف الإجمالي للصندوق المتمثل في تمكين السكان الريفيين الفقراء من تحسين

[1] هذا الاسم هو الاسم القانوني، إلا أن هذه المنظمة الدولية تفضل أن تعرف باسم WWF ببساطة. وفي الولايات المتحدة الأمريكية، أبقت المنظمة على اسمها الأصلي، وهو الصندوق العالمي للحياة البرية.

أمنهم الغذائي والتغذوي، وزيادة دخولهم، وتعزيز قدرتهم على الصمود. وبصورة أكثر تحديدا فإنه يرتبط بصورة مباشرة بالهدف الاستراتيجي الأول من أهداف الإطار الاستراتيجي للصندوق للفترة 2011–2015: "وهو توفير قاعدة أصول اقتصادية وموارد طبيعية لفقراء الريف نساء ورجالا تتصف بصمود أكبر في وجه تغير المناخ وتدهور البيئة وتحولات السوق". وسوف يسهم أيضا بصورة غير مباشرة في الأهداف الاستراتيجية الأربعة الأخرى. كما أن هذا المشروع سيدعم شعبة السياسات والمشورة التقنية، ودائرة الاستراتيجية وإدارة المعرفة، وشعبة أفريقيا الشرقية والجنوبية في تعزيز أدوارها في تطوير ونشر النهج والأدوات ومنتجات إدارة المعرفة.

5- سيرفد هذا المشروع مشروع الترويج لمصايد الأسماك الحرفية الذي يدعمه الصندوق. وفي حين أن مشروع الترويج لمصايد الأسماك الحرفية يركز على التنمية الاقتصادية لمجتمعات الصيد، إلا أن مشروع تعزيز حقوق الصيادين الحرفيين في الموارد سوف يوفر الدعم لتعزيز حقوق الصيادين الحرفيين في الموارد. ويعتبر تحسين وتأمين وصول هؤلاء الصيادين إلى الموارد الطبيعية محوريا لحماية سبل عيشهم وزيادة أمنهم الغذائي. علاوة على ذلك فإن المشروع سوف يرفد مشروع تحسين التغذية والحد من فيروس نقص المناعة المكتسبة/مرض الإيدز في المناطق الساحلية، الذي يدعمه الصندوق/الصندوق البلجيكي للأمن الغذائي في أقطاب النمو الستة التي يدعمها مشروع الترويج لمصايد الأسماك الحرفية في نامبولا.

6- تتضمن مهمة معهد تنمية مصايد الأسماك صغيرة النطاق دعم مجتمعات الصيد بالدعم التقني لعمليات الصيد والتسويق. وقد انخرط هذا المعهد في جملة من المبادرات لدعم مجتمعات الصيد الحرفي[2]، ويتم تنسيق هذه المشروعات على مستوى مقراتها. ويتمتع الصندوق بعلاقة طويلة الأمد ناجحة مع معهد تنمية مصايد الأسماك صغيرة النطاق، والذي هو حاليا الوكالة المنفذة الرئيسية لمشروع الترويج لمصايد الأسماك الحرفية.

ثالثا – المشروع المقترح

7- يتمثل الهدف الإجمالي للمشروع في تحسين سبل عيش مجتمعات الصيد الحرفية من خلال تطوير أمنها وإدارتها للموارد الطبيعية. وتتمثل أهداف المشروع في تعزيز: (1) انخراط المنظمات التي تمثل مجتمعات الصيد الحرفية في العمليات الإنمائية على المستوى الوطني ومستوى المحافظة والمقاطعة؛ (2) وضع الخرائط والتوثيق، وحيثما كان ذلك ممكنا تسجيل الحقوق في الموارد الطبيعية لمجتمعات الصيد الحرفية؛ (3) تشاطر الخبرات وتطوير استراتيجيات ونهج مشتركة بين موفري الخدمات من الحكومة والمنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص، دعما لمجتمعات الصيد الحرفية.

8- تبقى المجموعة المستهدفة لمشروع الترويج لمصايد الأسماك الحرفية هي نفسها المجموعة المستهدفة للمشروع الجديد، حيث سيدعم هذا المشروع ممثلين عن رابطات الصيد ومجالس الصيد المجتمعية وغيرها من المنظمات التي تستند إلى المجتمعات المحلية المنخرطة في إدارة الموارد الطبيعية في القيام بالبحوث، والتثقيف المدني، وأنشطة تخطيط إدارة الموارد الطبيعية، وفي الانخراط مع أعضائها على المستوى الأكبر، وغيرهم من أصحاب المصلحة على مستوى المقاطعة والمحافظة. وسيتم تدريب حوالي 400 1 شخص على

[2] منها على سبيل المثال مشروع مصايد الأسماك الحرفية في نامبولا الشمالي وكابو ديلجادو، ومشروع مصايد الأسماك الحرفية في ضفة سوفالا، ومشروع مصايد الأسماك الحرفية لجازا وإنهامباني.

حقوق الموارد الطبيعية وحقوق الأراضي، وعلى تخطيط وإدارة الموارد الطبيعية، وسيتم تزويد ما مجموعه 000 7 شخص بمعرفة أفضل عن هذه الحقوق، مما يجعلهم قادرين على المشاركة بصورة أكبر في تخطيط إدارة الموارد الطبيعية.

9- يتألف هذا المشروع من أربعة مكونات:

المكون 1: البحوث والتحليل وتقاسم الدروس

توثيق البحوث والتحليل وتقاسم الدروس عن استخدام الموارد الطبيعية من قبل مجتمعات الصيد الحرفية، وتحديد الأدوات والخيارات القانونية لضمان حقوق استخدام الموارد الطبيعية وتحسين إدارة الموارد الساحلية المجتمعية. وسوف تغذي البحوث والتحليلات وتستقي المعلومات الواردة من خلال تمكين المجتمعات وأنشطة وضع الخرائط. وسوف تسهم في حوار السياسات وصياغة المبادئ التوجيهية. وسوف يتم تشاطر النتائج ودراسات الحالة الموثقة من خلال حلقات العمل مع أصحاب المصلحة على المستوى الوطني ومستوى المحافظة والمقاطعة.

المكون 2: تمكين مجتمعات الصيد الحرفية

سيتم تمكين مجتمعات الصيد الحرفية لصياغة طموحاتها الخاصة بإدارة الموارد الساحلية. وتتضمن الأنشطة: (1) التدقيق المدني حول السياسات، والقوانين والأحكام الناظمة التي تحكم الموارد الطبيعية؛ (2) تدريب مجالس الصيد المجتمعية ورابطات صيادي الأسماك وتعاونياتهم وغيرها من المنظمات المجتمعية على إدارة الموارد الطبيعية بما في ذلك وضع الخرائط للموارد وتوثيق الممارسات المحلية ذات الموارد الطبيعية، وإدارة النزاعات/حلها وتخطيط استخدام الأراضي المجتمعية ووضع حدود للأراضي؛ (3) تعزيز انخراط وتعاون مجالس الصيد المجتمعية ورابطات صيادي الأسماك وتعاونياتهم في المنتديات على المستوى الوطني ومستوى المقاطعة والمحافظة؛ (4) تيسير تبادل الزيارات بين ممثلي مجتمعات الصيد الحرفية.

المكون 3: تخطيط إدارة الموارد الطبيعية المستند إلى المجتمع المحلي

ستتضمن الأنشطة: (1) وضع الخرائط لاستخدام الموارد الطبيعية البحرية وموارد الأراضي الموجودة والمخطط لها من قبل المستخدمين المختلفين، بما في ذلك مناطق الصيد والمناطق المحمية، ونقاط الوصول إلى المياه، والغابات، وغابات المنغروف، ومناطق الزراعة والرعي، والبنى الأساسية ذات الصلة بالصيد؛ (2) توثيق القواعد والممارسات المحلية لإدارة الموارد الطبيعية، بما في ذلك تلك المستخدمة لحل النزاعات؛ (3) إعداد خطط لإدارة الموارد الطبيعية الساحلية تستند إلى المجتمع المحلي؛ (4) تيسير الخطوات الأولية في وضع حدود للأراضي المجتمعية، وغيرها من الإجراءات لضمان حقوق الموارد؛ (5) رصد تنفيذ الخطط.

المكون 4: إدارة المشروع وحوار السياسات

تتضمن الأنشطة: (1) تنسيق المشروع، ورصده وتقييمه، وإدارة المعرفة، والإشراف وكتابة التقارير؛ (2) حوار السياسات وصياغة المبادئ التوجيهية والتوصيات.

رابعا – المخرجات والفوائد المتوقعة

10- تتلخص المخرجات فيما يلي:

- إدراج 6 دراسات حالة؛
- حضور ممثلين عن مجتمعات الصيد الحرفية لـ 36 اجتماع لمجتمع متعدد أصحاب المصلحة على مستوى المقاطعة والمحافظة بشأن إدارة الموارد الطبيعية الساحلية؛
- تدريب 400 1 ممثل من مجتمعات الصيد، بمن فيهم 467 امرأة على حقوق الموارد الطبيعية وموارد الأراضي وتخطيط وإدارة الموارد الطبيعية؛
- إعلام 000 7 شخص، بما في ذلك 334 2 امرأة بصورة أفضل عن حقوقهم في الموارد الطبيعية ومشاركتهم بصورة أكبر في تخطيط إدارة الموارد الطبيعية؛
- تزويد 14 قطب نمو بخطط لتنمية الموارد الطبيعية المتفق عليها وحقوق الموارد المعترف بها؛
- وضع 18 خطة إنمائية على مستوى المقاطعة والبلدية تتضمن الاعتراف بحقوق استخدام موارد الصيد الحرفي والقبول بها؛
- المصادقة على جملة من المبادئ التوجيهية والتوصيات بهدف تعزيز إدارة الموارد الساحلية المستندة إلى المجتمع المحلي.

11- أما الفوائد فهي التالية:

- توثيق أوضاع حقوق واستخدام الموارد الطبيعية لمجتمعات الصيد الحرفي وتحديد الأدوات والخيارات القانونية لأمن حقوق استخدام الموارد الطبيعية وتحسين الإدارة المجتمعية للموارد الساحلية؛
- تمكين المجتمعات المحلية من صياغة طموحاتها فيما يتعلق بإدارة الموارد الساحلية؛
- توثيق ووضع الخرائط للموارد الطبيعية للمجتمعات، حيثما كان ذلك ممكنا، وتسجيل الحقوق في الموارد؛
- إعداد مبادئ توجيهية وتوصيات لإشراك مجتمعات الصيد الحرفي في إدارة الموارد الطبيعية الساحلية.

خامسا – ترتيبات التنفيذ

12- سوف ينفذ المعهد الوطني لتنمية مصايد الأسماك صغيرة النطاق المشروع على مدى ثلاث سنوات منذ تاريخ إبرام اتفاقية المنحة كشراكة بين موفري الخدمات من الحكومة والمنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص. وسوف يبني على، ويدعم تنفيذ المشروعات والبرامج الحكومية المتنوعة الجارية، وبشكل خاص مشروع الترويج لمصايد الأسماك الحرفية، علاوة على غيره من المبادرات الداعمة لتنمية خطط إدارة الموارد الساحلية على المستوى المجتمعي، وبخاصة المشروعات التي يدعمها البنك الدولي والصندوق العالمي للحياة البرية/منظمة كير في قطاع مصايد الأسماك في موزامبيق.

13- سيوفر موفرو الخدمات من القطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية أيضا دعم التنفيذ. ومنه على سبيل المثال لوضع حدود الأراضي ولإعداد الخرائط. وسيتم التعاقد مع موفري الخدمات من خلال عمليات استدراج عروض تنافسية باستخدام الإجراءات الحكومية الاعتيادية. كذلك سيتم تعزيز التعاون مع المؤسسات التعليمية ثلاثية المستوى، وسيتم تحديد فرص البحوث المناسبة للطلاب.

14- سيضطلع مدير المعهد الوطني بالمسؤولية الكاملة عن المشروع إلا أن مدير دائرة التنمية الاجتماعية في جماعته هو من يديره. وسوف يقوم رئيس دائرة التنمية المجتمعية بتلقي الدعم من منسق المشروع وموظفي المالية والتوريد والرصد والتقييم الذي سيعينهم المعهد. وستكون دائرة التنمية المجتمعية مسؤولة عن: (1) إعداد خطط العمل السنوية والميزانيات السنوية بالتشاور مع غيرها من أصحاب المصلحة الرئيسيين؛ (2) تنسيق الأنشطة والاتساق وخلق الانسجام بين مدخلات أصحاب المصلحة المتنوعين؛ (3) رصد التقدم المحرز وتيسير تقييمات الأثر؛ (4) نشر الدروس المستفادة؛ (5) تيسير حوار السياسات عن نتائج المشروع. وسيتم استخدام 8 بالمائة من إجمالي ميزانية المشروع (000 50 يورو) في إدارة المشروع، بما في ذلك الحوافز التي تمنح لموظفي المعهد وتكاليف السفر ذات الصلة.

15- سيشرف على التنفيذ مجموعة مرجعية للمشروع تضم الشركاء المساهمين الأساسيين ويترأسها المعهد الوطني لتنمية مصايد الأسماك صغيرة النطاق. وأما هدفها الرئيسي فيتمثل في تعزيز التنسيق مع المبادرات الأخرى وتوفير المشورة حول المظاهر الاستراتيجية للمشروع. وحيثما يكون ذلك ممكنا، سيتم استخدام هياكل التنسيق الموجودة أصلا على المستوى الوطني ومستوى المحافظة والمقاطعة. وسيتم السعي إلى الانخراط مع القطاع الخاص من خلال لجان الإدارة المشتركة الموجودة حاليا على مستوى المحافظة والمقاطعة.

16- سيتبنى المشروع نفس ممارسات الإدارة المالية المتبعة في مشروع الترويج لمصايد الأسماك الحرفية: وهي المقاطع ذات الصلة بالإدارة المالية في دليل تنفيذ المشروع؛ وبرمجيات المحاسبة المعروفة باسم Tompro؛ ومعايير الإبلاغ المالي على أساس النقدية؛ وتدابير المراجعة باستخدام المعايير الدولية لمراجعة الحسابات بما يتماشى مع المبادئ التوجيهية للصندوق في مراجعة حسابات المشروعات. وسوف تتدفق الأموال بصورة مباشرة إلى الجهة المتلقية للمنحة باستخدام صندوق دوار.

17- كذلك سيستخدم المشروع نفس نظم الإبلاغ والرصد والتقييم كما هي في مشروع الترويج لمصايد الأسماك الحرفية السابق. وسوف يتم رصد التقدم المحرز على خلفية خطط العمل والميزانيات السنوية ونتائج الإطار المنطقي للمشروع باستخدام الأهداف السنوية والتقديرات الكمية والتحليلات النوعية. وسوف يجرى تقييم منتصف المدة بعد 14–16 شهرا على أن يكون التقييم النهائي للمشروع في غضون شهر واحد قبل إنجاز المشروع.

سادسا – التكاليف الإشارية للمشروع وتمويله

18- تبلغ التكلفة الإجمالية للمشروع 026 641 يورو على مدى فترة ثلاث سنوات. وستتوفر منحة الصندوق وقدرها 000 500 يورو (78 بالمائة من التكلفة الإجمالية) من خلال المساهمات التكميلية لمملكة بلجيكا في الصندوق البلجيكي للأمن الغذائي. وتصل مساهمة حكومة موزامبيق إلى 975 108 يورو من خلال إعفاءات من الرسوم والضرائب (17 بالمائة). وأما مساهمة المستفيدين فهي بحدود 051 32 يورو (5 بالمائة) في حين سيقدم المعهد الوطني لتنمية مصايد الأسماك صغيرة النطاق مساهمة عينية تتضمن المساعدة التقنية ودعم إدارة المشروع.

موجز الميزانية وخطة التمويل

(باليورو)

الرقم	*نوع الإنفاق*	*الصندوق*	*التمويل المشترك*
1	الدعم التقني	208 750	58 878
2	الاجتماعات وحلقات العمل	192 500	54 295
3	المعدات والأدوات	30 000	8 462
4	تكاليف السفر	68 750	19 391
	المجموع	**500 000**	**141 026**

Results-based logical framework

	Objectives-hierarchy	Objectively verifiable indicators	MoV	Assumptions
Goal	To improve the livelihoods of artisanal fishing communities by strengthening their security over and management of natural resources.	36,000 people with better land and natural resource tenure security.	Baseline data, mid-term evaluation, final Project evaluation	▪ Artisanal fishing communities are dependent on a range of natural resources. ▪ Improved security over and management of natural resources will contribute positively to the livelihoods of artisanal fishing communities.
Objectives	1. Strengthening the engagement of fishing organisations in development processes; 2. Strengthening the mapping and, documenting of natural resource rights; and 3. Strengthening the sharing of experiences and the development of common strategies and approaches	14 growth poles, 18 district & municipality, 3 provincial coastal management plans that include the recognition of artisanal fishing communities' natural resource rights.	Baseline data, mid-term evaluation, final Project evaluation	▪ Improved integration of community-NRM plans into district and provincial plans will result in greater security of artisanal fishing communities' resource rights. ▪ Provincial government and district government M&E systems are capable of capturing the relevant data.
Outputs	1. Artisanal fishing communities' natural resource use and rights situations documented and legal instruments and options for securing natural resource use rights and improving community-based coastal resource management identified. 2. Artisanal fishing communities empowered to articulate their aspirations with regard to coastal resource management. 3. Artisanal fishing communities' natural resource use documented and mapped and where possible, their resource rights are registered. 4. Guidelines and recommendations for involving artisanal fishing communities in coastal NRM produced.	6 studies done and disseminated. 36 multi-stakeholder district and provincial meetings attended. 1,400 (467 women) representatives of artisanal fishing communities trained. 7,000 (2,334 women) representatives of artisanal fishing communities groups informed and involved. 14 growth poles with natural resource rights mapped and documented. 1 guideline and recommendations approved.	Annual progress reports; Programme M&E; Supervision reports	▪ There are a range of existing and planned initiatives which can be built on. ▪ Adequate support will be provided, not only through PRODIRPA to enable artisanal fishing communities to engage in coastal NRM. ▪ Mechanisms for strengthening co-management and district, provincial and national levels through a range of channels. ▪ Guidelines and recommendations will be accepted and applied by relevant government agencies and other stakeholders.
Key Activities	1. Research, analysis and lesson sharing; 2. Empowerment of artisanal fishing communities; 3. Community-based NRM planning; 4. Project management and policy dialogue	6 studies produced. 36 multi-stakeholder district and provincial meetings held. NRM and mapping trainings and exchange visits held involving 1,400 (467 women) representatives of artisanal fishing communities. Civic education activities held involving 7,000 (2,334 women) representatives of artisanal fishing communities groups. 14 growth pole natural resource maps produced. 1 guideline and recommendations produced.	Annual progress reports; Programme M&E; Supervision reports	▪ IDPPE will undertake some of the research and will contract researchers. ▪ IDPPE will work with existing community structures and with CARE/WWF in identifying or supporting the establishment of umbrella NRM structures as needed. ▪ WWF/CARE will provide advice on CBNRM planning and IDPPE will contract service providers to assist. ▪ IDPPE will provide project management support and facilitate policy dialogue.